

## **مصر في مواجهة أزمة إنتشار فيروس "كوفيد-19" من الحظر إلى التعايش**

**تحرص الدولة المصرية** على إتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل التعامل الإستباقي مع مخاطر الأزمات والكوارث للحيلولة دون تعرضها إلى خسائر بشرية أو مادية أو إقتصادية، وهو ما إستدعى تبني نهج الحد من المخاطر في برامج الإستعداد للطوارئ والتصدي لها والتعافي منها، خاصة مع إنتشار المخاطر والتحديات التي تعاني منها دول العالم حالياً نتيجة إنتشار فيروس "كوفيد-19".

إتخذت مصر بعض الإجراءات الإحترازية على غرار ما قامت به جمهورية الصين الشعبية وبعض الدول التي سبقت مصر في مواجهة إنتشار فيروس كورونا المستجد بها، وقام **رئيس الجمهورية** بتكليف الحكومة المصرية بتنفيذ تلك الإجراءات الإحترازية لمجابهة تفشي إنتشار الفيروس في البلاد، وذلك بالتعاون والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بالدولة بهدف الحفاظ على سلامة المواطنين وتحقيق أعلى معدلات الأمان لهم، وقام مجلس الوزراء بإصدار حزمة من الإجراءات الوقائية والاحترازية ومنها:

- تطبيق إجراءات حجر صحي صارمة وعزل للمناطق التي ظهر فيها عدد كبير من الإصابات.
- تخفيض أعداد العاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والقيام بحملات تطهير وتعقيم المباني الحكومية والشوارع وأماكن العبادة والمترو والقطارات ووسائل النقل العام.
- تجهيز وإقامة مستشفيات ميدانية بسرعة غير مسبوقة، وتوزيع أقنعة واقية في الأماكن العامة.
- تعليق الدراسة بالمدارس والجامعات، وتعليق كافة الأنشطة الاجتماعية وإغلاق دور السينما والمسارح والنوادي الرياضية، ووقف إقامة الشعائر الدينية بدور العبادة (المساجد والكنائس) حتى أثناء شهر رمضان المبارك.
- فرض حظر تجول بالطرق الرئيسية، وحظر حركة المواطنين على جميع الطرق العامة أثناء ساعات الحظر مع منع التجمعات وتوقف جميع وسائل النقل الجماعي العامة والخاصة، وإغلاق جزئي للمحال التجارية والحرفية عدا محال البقالة والمخابز والصيدليات.
- تعليق الرحلات السياحية مع مساندة قطاع السياحة والمنشآت الفندقية للوفاء بمرتبات العاملين وإلتزاماتها وتقديم قروض لتلك المنشآت بفائدة 5% سنوياً بدون أي ضمانات مع إسقاط الضريبة العقارية عليها لمدة 6 أشهر وإرجاء سداد كل المستحقات 3 أشهر بدون غرامات أو فوائد تأخير.
- تعليق حركة الطيران الدولي في جميع المطارات المصرية مع تشكيل لجنة لبحث موقف المصريين العالقين في الخارج.
- القيام بالتوعية والتثقيف للوقاية مثل (تدشين موقع إلكتروني لعرض حقائق عن الفيروس، وطرق إنتشاره والوقاية منه، ومعلومات حول أعداد الإصابات والشفاء والوفيات "[www.care.gov.eg](http://www.care.gov.eg)" - نشر فيديو جرافات عبر مواقع التواصل الإجتماعي ووسائل الاعلام المختلفة - تعليق منشورات توعوية على مداخل ومخارج المباني الحكومية، بها إرشادات عامة للوقاية من الفيروس، وأعراض الإصابة به - إقامة محاضرات توعوية عبر منظومات الفيديو كونفرانس لمديري المدارس والمعاهد الأزهرية والمدرسين والأطعم الصحية على إجراءات الوقاية ومكافحة العدوى).

إتخذت الدولة بعض التدابير والقرارات الاستثنائية للتخفيف من التداعيات الاقتصادية للأزمة ودعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، حيث تقرر خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري، وتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء والشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر، وإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على عمليات البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر، إعفاء التحويلات المحلية بالجنية المصري لمدة ثلاثة أشهر من كافة العمولات، ووضع حد أقصى يومي لعمليات السحب والإيداع للحد من التعاملات النقدية، إتاحة التمويل اللازم لإستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً، قيام البنوك بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية وخاصة السلع الغذائية لتغطية إحتياجات الاسواق.

**إحتلت مصر حتى يوم 11 يونيو 2020 الترتيب رقم (30) عالمياً** من حيث عدد المصابين بالفيروس من بين **215 دولة حول العالم**، والمركز **(8) إقليمياً** حيث بلغت نسبة حالات الإصابة في مصر من إجمالي عدد حالات الإصابة المسجلة عالمياً **(0.51%)**، كما إحتلت الترتيب **(102) عالمياً** من حيث إجمالي عدد المصابين بها لكل مليون نسمة **(360/1مليون)**، والترتيب **(184) عالمياً** في نسبة التعافي بنسبة **(26.6%)**، كما إحتلت مصر الترتيب **(28) عالمياً** في إجمالي عدد الوفيات، والمركز **(77)** عالمياً في نسبة الوفيات من إجمالي عدد المصابين بنسبة **(3.8%)**.

**مما لا شك فيه أن أزمة إنتشار وباء فيروس كورونا المستجد ألحقت بمصر تداعيات إقتصادية كبيرة** وتسببت في ضرراً بالغاً بمصادر العملة الأجنبية كالسياحة، وتراجعت تحويلات المصريين في الخارج، وإنخفضت إيرادات قناة السويس نتيجة تراجع حركة التجارة العالمية إضافةً إلى التأثير السلبي على عمليات الاستيراد والتصدير، وبالرغم من تطبيق الدولة المصرية برنامج إصلاح إقتصادي وفر لديها قدرة مالية على مواجهة تداعيات الفيروس حتى الآن، لكن لن تستطيع

الصمود بعد فترة طويلة للاستمرار في هذا النهج خاصةً في ظل تعداد سكانها الذي تجاوز المائة مليون نسمة، ولم يعد أمام الحكومة إلا أن تبحث عن طرق لتمكين مع عودة الأنشطة الاقتصادية حتى تتلاشى الآثار الأكبر ضرراً.

**ومع طبيعة التغييرات التي تمر بها دول العالم تحت ضغوط التدايعات الاقتصادية والاجتماعية** التي ألفت بظلالها أزمة إنتشار فيروس كورونا المستجد، لذلك تأتي خطة التعايش مع كورونا كطوق نجاة للاقتصاد وتعد محاولة لتقليل حجم الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد من خلال تقليل خسائر القطاعات وإعادة دوران عجلة الإنتاج وتحسين المؤشرات الاقتصادية، والتوازن بين دوران عجلة الإنتاج والحفاظ على صحة المواطنين، بالرغم من أن تطبيق الدولة لخطة التعايش لن يحقق مكاسب اقتصادية بقدر إستهداف تقليل الخسائر.

وفي إطار الإستعداد للعودة للحياة الطبيعية تدريجياً قامت الحكومة المصرية بالاستعداد ووضع إجراءات قياسية للحد من إنتشار الفيروس، تتواءم في الوقت ذاته مع طبيعة التغييرات التي مر بها المجتمع المصري خلال الأزمة، حيث تم وضع خطة للتحويل من حالة الحظر إلى حالة التعايش مع مرض كوفيد-19 تستند على عدة **محاور رئيسية** :

- تحديد إستراتيجيات أساسية لعمل المنشآت والجهات ووسائل النقل المختلفة.
- إستمرار كافة أنشطة التباعد الإجتماعي والحد من التزاحم، والحفاظ على كبار السن وذوي الأمراض المزمنة.
- نشر ثقافة إرتداء الكمامة الوقائية، وتشجيع الإهتمام بالصحة العامة.
- التوسع في إستخدام الأنشطة الذكية والتطبيقات الالكترونية لتفادي التجمعات.

### **وقد وضعت الخطة عدة مراحل تنفيذية كالآتي :**

- **المرحلة الأولى:** مرحلة الإجراءات المشددة ويتم تنفيذها حالياً وتستمر حتى حدوث تناقص الحالات الجديدة.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة الإجراءات المتوسطة .. وتبدأ مع نهاية المرحلة السابقة لمدة (28) يوم.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الإجراءات المخففة والمستمرة .. وتبدأ مع نهاية المرحلة السابقة وتستمر حتى صدور قرارات أخرى.

### **شملت الخطة عدد من الإجراءات المخصصة للجهات ومنها :**

- **أماكن التجمعات والمؤسسات والشركات والمولات التجارية والأسواق:** (تنظيف وتطهير المكاتب على مدار الـ 24 ساعة والحد من التزاحم - التقييم الصحي عند نقاط الدخول - توفير المستلزمات الوقائية اللازمة).
- **قطاع البناء والمصانع :** التنظيف والتطهير والتقييم الصحي وتوفير المستلزمات الوقائية اللازمة - العمل في ورديات - الحجر الصحي الخاص بالإمدادات وتخزين البضائع - الالتزام بالتباعد الاجتماعى بوسائل النقل الخاصة بالمصانع).
- **كافة وسائل المواصلات:** (الالتزام بالإجراءات الاحترازية الصحية الفردية - منع التزاحم وتقليص مدة الانتظار بين العربات "مترو، قطار، باص" - التهوية الجيدة والتطهير - إرتداء مهمات الوقاية لمنع نقل العدوى - تطبيق القيود الصحية على المواصلات العامة وكذلك الخاصة).
- **تشغيل الفنادق:** (تطبيق إستراتيجيات احترازية خاصة بالفنادق والمنشآت السياحية - منع الحفلات والترفيه في الأماكن المغلقة - الالتزام بارتداء الكمامات الوقائية - إتخاذ إجراءات خاصة بإستقبال النزلاء للحفاظ على التباعد الجسدي - الالتزام بإستراتيجيات المطاعم للحفاظ على التباعد، وتقليص الكثافة بمقدار 50% من نسبة الأشغال - ترصد المرض بـ **عمل إختبارات سريعة** "RAPID TEST" والدقيق "PCR" - مراعاة إستراتيجيات العاملين لضمان عدم تأثرهم بالعدوى "كبار السن ، الأمراض المزمنة").
- **القواعد العامة للمنشآت والجهات:** (عدم السماح لدور السينما والمسارح والمقاهي والكافيهات بالعمل - عدم إقامة الأفراح والجنزات وغيرها من المناسبات التي تتم في تجمعات لوجود خطر شديد لنقل العدوى وانتشارها مع إستمرار عمل المطاعم بتوصيل الطلبات للمنازل المتبع حالياً - إستمرار تعليق الدراسة بالجامعات والمدارس ورياض الأطفال والحضانات وكذلك بالنسبة إلى صالات التمارين واللياقة البدنية والنوادي الرياضية والاستراحات لحين دراسة الموقف في حينه).
- **الاستمرار في تطبيق سياسة التباعد الاجتماعى والحد من التزاحم** (استبدال خدمات التعامل المباشر مع الجمهور بالخدمات الالكترونية مع محاولة توفير الحجز المسبق الكترونياً منعاً للزحام والتكدس - تشجيع العمل بخدمات الشراء والدفع الإلكتروني ونشر هذا السلوك بين المواطنين - خفض قوة العمل حتى 30% - زيادة أماكن الانتظار في الهواء الطلق مع حماية المواطنين من التعرض لأشعة الشمس الحارقة).
- **رفع الوعي بين المواطنين** (إلتزام المنشآت بتوعية الموظفين عن كيفية تجنب الإصابة بالعدوى والأعراض التي يجب الإبلاغ عنها فور حدوثها - الإعلان عن كافة الارشادات الوقائية من خلال الملصقات والشاشات - الحفاظ على وجود مسافة بينية لا تقل عن 2 متر بين الموظفين).



➤ **الحد من إنتشار العدوى** (تجنب الاتصال المباشر مع المرضى - المحافظة على التهوية الطبيعية قدر المستطاع، مع وجود مضخات كحول وتوافر المناديل - رسم علامات لتحديد المسافات بين المواطنين، والحفاظ على أداب العطس والسعال).

➤ **الترصد بالمنشأة** (الالتزام بالكشف عن درجة الحرارة - توفير غرفة عزل لاستقبال أي فرد يظهر عليه أعراض - التواصل فوراً في حالة معاناة أي فرد بأعراض تنفسية أو ارتفاع درجة الحرارة).

➤ **نشر إجراءات وإرشادات العزل المنزلي على المواطنين المعلنة من قبل منظمة الصحة العالمية.**

ويجب أن نؤمن بأن الحياة لن تعود إلى سابق عهدها بنفس شكلها قبل كورونا، وستكون معها مجموعة من الإجراءات والضوابط الواجب إتباعها والالتزام بالإجراءات الصحية الوقائية، تعتمد بالأساس على درجة الوعي الخاصة بالمواطنين، ومدى إلتزامهم بالإجراءات الاحترازية والوقائية الصحية، والالتزام بالتباعد الاجتماعي مع الاعتماد على وسائل التوصل عن بعد والتطبيقات الإلكترونية وشبكات الانترنت بصورة أكبر عما كانت عليه في الماضي لحين الوصول لمصل للعلاج والقضاء عليه والوقاية من الإصابة بالفيروس نهائياً، لذلك يجب أن يدرك العالم أهمية وضرورة تبادل المعرفة والعلم والتكنولوجيا بعدما لمست الشعوب أن العالم أصبح قرية صغيرة بالفعل ولم يعد هناك خطراً مهماً كان صغيراً أو بعيداً عن متناولنا جميعاً بعدما ظهر فيروس صغير الحجم جداً في مدينة بأقصى شرق الكرة الأرضية وتأثرت به كافة البشر الذين يعيشون على الكرة الأرضية في شمالها وجنوبها وغربها ووسطها، فلم يعد الخطر بعيداً عن أحد، وأن التكاتف والتكامل والتعاون بين البشر بجميع جنسياتهم هو السبيل الوحيد للحفاظ علي بقاء الشعوب.

**ويبقى النظر في عدة أسئلة ..** هل يُعيد تقشى فيروس (كوفيد-19) في العالم تشكيل الحياة الاجتماعية وأسلوب التفكير والتعايش بين البشر، وهل التداعيات السلبية التي ألقاها على الإقتصاد الدولي ستعيد نظرة الدول للإهتمام بالمجالات الصحية والبيئية بصورة أكبر من الإهتمام بسباق التسلح وفرض النفوذ والهيمنة.

